العنوان:	المنتديات العربية الدولية من منظوري الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية : الأسباب والأهمية
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	العاني، ثامر محمود
المجلد/العدد:	ع 145
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	135 - 142
رقم MD:	80812
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	نظم الحكم، المنتديات ، العالم العربي، الاقتصاد السياسي، الدبلوماسية، الاحوال السياسية، النظم السياسية، جامعة الدول العربية، المنظمات العربية، التنمية الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، التضامن العربي، العولمة، الاسواق العالمية، الأسواق المالية، العلاقات الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التبادل التجاري، العلاقات الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80812

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المنتديات العربية الدولية.. من منظوري الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية....الأسباب والأهمية

د. ثامر محمود العاني

مدير إدارة الدراسات والعلاقات الاقتصادية– جامعة الدول العربية– القاهرة

إن قرار تأسيس المنتديات العربية الدولية في إطار جامعة الدول العربية هو قرار سياسي ينطلق من أهمية الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العربية الدولية، إذ أن الاقتصاد السياسي هو علم يتناول التفاعل بين علم الاقتصاد والسياسية وأثر كل منهما على الآخر ، حيث يشمل تطبيق الأساليب الاقتصادية في النظريات السياسية والعكس صحيح، فالتبادل التجاري والاستثمار نشاطات اقتصادية بحثه، ولكن لها تأثير سياسي عندما تستخدم للأغراض السياسية، فيطلق عليها حينئذ الاقتصاد السياسي للاستثمار والتبادل التجاري والعولمة وغيرها.

والدبلوماسية الاقتصادية يقصد بها استخدام الدولة أو الدولة لمقدراتهم الاقتصادية في التأثير علي الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة أو الدول، ويمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً، ليس من خلال أدواتها، لكن من خلال الموضوعات والقضايا الاقتصادية التي توضح مكوناتها، التي تشتمل على السياسات المتعلقة بالإنتاج والناتج، وتبادل السلع أو حركة السلع والخدمات والاستثمار (بما فيها مساعدات التنمية الرسمية) والمعلومات والطاقة والبيئة وغيرها ويجب أن نتذكر دوماً أن أهم ما يميز الدبلوماسية الاقتصادية أنها حساسة للتطورات التي تحصل في الأسواق الدولية.

لقد تبلورت فكرة المنتديات الدولية وأطر التعاون في جامعة الدول العربية، من روح وجوهر الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية من خلال تجسيد العمل الجماعي العربي في مرحلة التعامل مع العولمة وفي ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، لتحقيق المصالح

السياسية من خلال العلاقات الاقتصادية كالاستثمارات المشتركة والتبادل التجاري والتنسيق في المحافل الاقتصادية الدولية: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وجاء هذا المنتدى انطلاقاً من فكر ومبادرات الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ عمرو موسى الذي استخدم الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية لإنجاز الأهداف في المجالات السياسية للدول العربية في سبيل تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية في العالم العربي وتدعيم تنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية هو كيفية التعامل مع استحقاقات العولمة، حيث إن الاقتصادات العربية بطبيعتها ذات انكشاف كبير على الخارج حيث تشكل التجارة الخارجية ما يزيد على 85 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من هذه الحقيقة إلا أن هناك كما يبدو حذراً وحساسية تجاه التفاعل والانفتاح مع ظاهرة العولمة، وقد يكون ذلك يسبب اعتماد عدد كبير من الدول العربية على مناهج اقتصادية تتسم بالانكفاء على نفسها وذات توجه داخلي يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وسياسية إحلال الواردات وعدم الاهتمام بالقدر الكافي بالتصدير. وبالطبع وكما تعلم لم تحقق تلك المناهج النجاحات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، على غرار ما حققته الدول النامية في جنوب شرق آسيا، حيث أن الدول العربية لم تحقق الاكتفاء الذاتي ولم تستطع أن تحقق النجاح الضروري في إحلال الواردات لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما لم تتمكن من تشجيع وزيادة وتنويع الصادرات. وحتى اليوم فإننا نجد أن صادرات كثيرة من الدول العربية لا تمثل إلا نسبة متواضعة من واردتها في الوقت الذي استفادت دول نامية كثيرة من دول الجنوب، من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية من خلال استقطاب وجذب رؤوس أموال واستثمارات أجنبية هامة وكبيرة.

إن العولمة بالرغم مما تمثله من مخاطر ومنافسة قوية، إلا أنها في نفس الوقت توفر فرصاً ومجالات كبيرة لتصريف كثير من المنتجات حيث توفر أسواقاً كبيرة وواسعة، كما أن العولمة تتيح الفرصة لمن لديه القدرة على المنافسة وجذب الاستثمارات لتطوير أوضاعه الاقتصادية وجلب التكنولوجيا الضرورية كثير من القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

هناك اعتقاد سائد بأن "عولمة" النشاط الاقتصادي وما تثيره من قضايا التحكم، أمران لم يبرزا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبوجه خاص خلال عقد الستينات، فقد

شهدت فترة ما بعد 1960 نشوء الشركات متعددة القومية (الجنسية) من جهة، والنمو السريع للتجارة العالمية من جهة أخرى، ثم تلاها بعد ذلك مع انهيار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة لنظام "بريتون وودز" خلال الفترة 1971- 1973، توسيع جاد في استثمار الأسهم والاقتراض المصرفي على الصعيد العالمي إثر تدويل أسواق رأس المال وخصوصاً أسواق النقد، مما زاد في تعقيد العلاقات الاقتصادية العالمية مدشناً ما يحسب أنه عولمة أصيلة الاقتصاد عالمي متكامل ذي اعتماد متبادل.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن " للعولمة" تاريخاً ليس قريباً، فهي نتاج تفاعل المتغيرات الاقتصادية الرأسمالية منذ أكثر من ثلاثمائة عام مضت، كما أن للعولمة أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية، لها آثار مهمة على الدول العربية في هذه المجالات، وأن ظاهرة العولمة آخذه في الانتشار في جميع أنحاء العالم ، وإن كانت بدرجات مختلفة وأصبح من الصعب تجاهلها أو التقليل من شأنها.

ولقد تبلور ما يمكن وصفه بالإجماع على أن اقتصاد السوق يقدم البيئة المحفزة والداعمة للتنمية والارتقاء بمستويات معيشية للسكان، وأن الدول العربية تدرك هذا الواقع الجديد وتتبناه وتعمل على الانخراط في النظام الاقتصادي الجديد للاستفادة من الفرص التي يتيحها وتجنب آثاره السلبية وإن كان ذلك بأشكال متفاوتة، فعدد كبير من الدول العربية تمكنت من الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية في حين تتفاوض دول عربية أخرى على الانضمام، كما أن معظم الدول العربية أبرمت اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف للتبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي أو الدول الصناعية الأخرى من أجل فتح الأسواق أمام الصادرات ورفع كفاءة الإنتاج المحلي من خلال الارتقاء بالتكنولوجيا المستخدمة وتحسين مناخ المنافسة.

ومن الجدير بالإشارة أن الدول العربية لا تتحمل العزلة والتقوقع، حيث إنها في حاجة ماسة إلى الاستفادة من الأسواق العالمية وإلى التعاون مع الدول والتكتلات الدولية والإقليمية وبشكل خاص في الجنوب، الصين والهند والبرازيل وبقية الدول أمريكا الجنوبية وتركيا وروسيا، حيث تسعى الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية للتفاعل مع الآثار الاقتصادية للعولمة من أجل تعزيز وتطوير العمل المشترك مع دول الجنوب وتحاول جاهدة في الانتقال في هذا العمل من مرحلة التعاون إلى مرحلة بناء شراكة جديدة، من أجل مواكبة

التطورات التي يشهدها عالم اليوم في ظل تحديات العولمة وتأثيراتها المتلاحقة، ونتيجة لذلك بادرت جامعة الدول العربية بإنشاء منتدى التعاون العربي الصيني (2004) وسعت على تعزيز التعاون مع دول أمريكا الجنوبية من خلال إعلاني برازيليا (2005) والدوحة (2009) ومنتدى التعاون العربي التركي (2008) ومنتدى التعاون العربي الهندي (2009) ومنتدى التعاون الاقتصادي العربي الياباني (2009) ومنتدى التعاون العربي الروسي (2009) وجزر الباسفيك (2010) والقمة العربية الإفريقية الثانية (2010).

وفي ظل التطورات التجارية العالمية المتسارعة باتجاه إقامة المزيد من التكتلات الاقتصادية الدولية وتحرير التجارة العالمية من خلال المنظمة التجارية العالمية، وبهدف مواكبة احتياجات الدول العربية وظروفها مع تحديات العولمة، فقد قامت الدول العربية في عام 1997 بخطوة مهمة تمثلت بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث بدأ تنفيذ المنطقة في مطلع عام 1998، ومع مطلع عام 2005 أصبحت السلع الصناعية ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنطقة غير خاضعة ومعفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وتنفيذاً لقرار القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بتاريخ 20/1/ 2009، والذي مص على الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له عام 2015 واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة ، تمهيداً للوصول إلى السوق العربية المشتركة عام 2020.

إن تحقيق هذا العمل مهم جداً ويعزز دور جامعة الدول العربية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المنتديات، ويعزز من القدرة التفاوضية للدول العربية مع العالم الخارجي، كما أعادت الدولة الوطنية في الدول العربية تعريف أدوارها تحت تأثير العولمة ومواكبة مسارات التجارة الدولية وحركة رأس المال ومعدلاتها ووسائل الاتصال الحديثة مما نتج عنه تقلص حجم الحكومات في عدد كبير من الدول العربية وكبر حجم رأس المال العربي والقدرة البشرية التي أصبحت أهم من التصنيع والتشغيل في بلدان العالم.

وتؤثر العولمة في البنية الاقتصادية في الدول العربية من خلال عدد من القنوات الهامة في سياق السياسة الوطنية تتمثل في نمو التجارة، وتدفقات رأس المال والقدرة المالية والهجرة، وتكنولوجيا المعلومات والشبكة العالمية وإنشاء التكنولوجيا. وتجمع الأبحاث والدراسات التي أجريت حول الآثار الاقتصادية للعولمة، على أن الانفتاح الاقتصادي ونجاحه ذلك المرتبط

بالتجارة الخارجية، كان عاملاً مهماً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ولا تنحصر فوائد الانفتاح التجاري في الزيادة في النمو الاقتصادي فحسب، بل إن الانفتاح كثيراً ما يؤدي إلى نشر المعرفة والتكنولوجيا اللذين يلعبان دوراً حاسماً في زيادة إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج المسئولة عن رفع معدل نمو الدخل في ظل ثبات عوامل الإنتاج.

إن المكاسب الناجمة عن وجود قطاع مالي قوي في الدول العربية هي مكاسب مستقلة عن العولمة، ولكن الدول العربية التي تسعى بجدية إلى تنمية مالية، نستطيع أن تعزز الجهود المحلية وأن تعظم مزايا تعميق السوق المالية بانتهاج سياسة انفتاحية ، فوجود بنوك أجنبية يساهم في استيراد أفضل الممارسات والخبرات وتحقيق قدر أكبر من المنافسة في القطاع المالي واستكمال رقابته التنظيمية بتلك التي يجريها المنظمون في بلدان البنوك الأجنبية ، وإن أضمن وسيلة للمشاركة في العولمة مع تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى هي بوجود نظم معرفية مستقلة وتنافسية وعمق مالي وبنية تنظيمية مأمونة.

وسوف تكون الأسواق المالية العالمية في ظل تأثيرات العولمة هذه المصادر الرئيسية لرأس المال بالنسبة للدول العربية، لذا فإن تكلفة التأخر في الارتباط بالعالم تكلفة عالية لأنه يشجع الدول العربية على تأجيل اتخاذ السياسات التي يمكن أن تحسن تخصيص الموارد المحلية والحماية من المخاطر من الصدمات الخارجية.

ومن الآثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي، فإن الأنترنت بالنسبة للمنتجين الحاليين في الدول العربية مصدر رخيص ومناسب للمعلومات عن السوق وآلية للحصول على عقود وخدمة العملاء والشراء وتعزيز كفاءة عملية المبيعات والمدفوعات. وتساعد الإنترنت على تخفيض تكلفة المعاملات والإنفاق على المخزون والتخزين وفتح الأبواب أمام منتجات جديدة تماماً يمكن تسليم العديد منها عبر الإنترنت والأهم من ذلك أن الإنترنت تخفف حواجز الدخول أما الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم التي تجد صعوبة في منافسة كبار المنتجين الدوليين.

ولابد من الإشارة إلى أن أهم أثر للعولمة ينعكس من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدول العربية من أجل مواكبة العولمة.

هناك حقيقة مفادها إما أن تكون هذه الدول جزءاً من هذا العالم وشريكه فيه أو أن تكون هامشية وتكتفي بما قد يتاح لها ، فالعالم بقواه المختلفة والمتغيرات المتلاحقة فيه

يجعل العالم العربي في تحد ويجعل الزراعة والصناعة العربية في تحد مفروض عليها فرضاً وليس بمقدور العالم العربي أن يوقف تيار التقدم العالمي نحو تحرير تجارة السلع والخدمات، أو وضع قواعد لحماسة الملكية الفكرية، وليس بمقدوره أيضاً أن يتجاوز التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا وتوجيهها.

وفي إطار تنسيق العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي، فقد تم التأكيد في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت 2009، على بناء علاقات اقتصادية عربية متوازنة مع العالم الخارجي، حيث يتطلب أن يكون هناك انسجام بين سياسات التكامل الاقتصادي للدول العربية والتعامل التفضيلي على المستوى العربي في المجالات الاستثمارية والتجارية، وتنسيق السياسات الاقتصادية العربية للدول العربية في تعاملها مع الاقتصاد الدولي ومؤسساته وتكتلاته، وضرورة التعريف الجيد للمصالح الاقتصادية للدول العربية في علاقاتها مع التكتلات الاقتصادية الدولية ومجموعات الدول النامية، وعليه وفي ضوء تحديات العولمة والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية فإن أهمية هذه المنتديات تتمثل فيما يلي:

1- أن هذه المنتديات وأطر التعاون هي ليست إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية للدول العربية ولا بديل عنها وإنما هي تعزز وتوسع المجالات الاقتصادية والاجتماعية أمام الاستراتيجيات الوطنية وبالتالي تكون داعمة للاستراتيجيات الوطنية في مواجهة تحديات العولمة، كما أن الاستراتيجيات الوطنية ستكون قاعدة صلبة ومعيناً خصباً للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

2- أدت المنتديات إلى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة والمشتركة بين الدول العربية والدول والتكتلات الإقليمية والدولية فهي تعزز وتدفع بالعلاقات الثنائية وليست بديلاً عنها وتوفر لها الغطاء القومي العربي الذي يعطيها العمق والشمول في الحوار والنقاش في الإطار العربي الجماعي، كما توفر فرصة للدول العربية للتحاور والنقاش فيما بينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من جهة، ومعه الدول والتكتلات الدولة من جهة أخرى ، حيث تم إقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين أكثر من دولة عربية مع الصين أو البرازيل وغيرها من الدول.

3- أن النشاط العربي متعدد الأطراف من خلال هذه المنتديات أكثر قوة ونفوذاً من العلاقات الثنائية المنفردة، في إطار استخدام الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية حيث يساعد في العمل على تحقيق المكاسب السياسية، وعلى سبيل المثال بادر السيد وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إطلاق مشروع منتدى "الشراكة بين الدول العربية وجزر الباسفيك" وتهدف هذه الشراكة على كسب مواقف هذه الجزر حيال القضايا العربية والصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، حيث تشير الإحصائيات على أن أغلب أصوات هذه الجزر في الجمعية العامة للأمم المتحدة هي غير صالح القضايا العربية، وعليه تمت الدعوة إلى عقد الاجتماع الأول تحت إشراف جامعة الدول العربية بين الدول العربية ودول جزر الباسفيك يومي 23، 24/ 2010/6 في أبو ظبي، وتم بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك والتحديات التي تواجه الجانبين، وآفاق التعاون المستقبلي بينهما في مختلف المجالات، مع بناء صداقة متينة، وصولاً إلى تغيير توجهات هذه الجزر تجاه القضايا العربية.

4- تنظر وتتعامل الدول والتكتلات الإقليمية للدول العربية من خلال هذه المنتديات، على أنها أمة واحدة وعالم واحد هو العالم العربي، وهذا شيء حسن ومهم، وتتفاوض الدول العربية مع هذه الدول والتكتلات في جميع القضايا السياسية والاقتصادية بصوت واحد من قبل جميع الدول العربية، وهذا يزيد من القوة التفاوضية للدول العربية معه العالم الخارجي، ويجعل تحقيق الأهداف المرجوة بطريقة أفضل وأسهل من العلاقات الثنائية.

5- بلغ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والعالم 1.7 تريليون دولار في عام 2009 واستثمارات كبيرة متبادلة، وهذا الحجم الكبير من التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة والمشتركة، من الممكن أن يستخدم ويفعل في إطار الترغيب والمساومة في إطار هذه المنتديات لتحقيق الأهداف السياسية للعالم العربي واستمالة الدور التركي لصالح قضايانا المصيرية، لأن الموقف السياسي يجب أن ينعكس من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والدول والتكتلات الدولية.

6- إن العمل الجماعي في إطار المنتديات يقلل التكاليف ويعظم الفوائد المتحققة بكفاءة أعلى، فمثلاً عند الربط الجوي والبحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية سوف ينفذ هذا الربط من خلال تكاليف أقل في إطار العمل الجماعي العربي مقارنة مع تنفيذه بشكل ثنائي، وفي نفس الوقت تحقيق فوائد كثيرة من خلال هذا الربط ولا يسمح المجال لذكرها هنا، وهذا يأتي من خلال تخفيض التكاليف الثابتة والمتغيرة لإنشاء مثل هذه المشروعات.

وفي الختام، فإن هذه الدراسة هي إجابة للاستفسارات الكثيرة من المعنيين بالشأن العربي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حول أهمية إنشاء المنتديات طالما هناك ثنائية بين الدول العربية وهذه الدول والتكتلات.